



البرنامج الوطني
للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

برنامج صناعة الأمن السيبراني

HADATHA
للامن السيبراني

المرحلة الثانية (2026 - 2030)



”

وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات. ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل **الاقتصاد الرقمي أولوية ورافداً للاقتصاد الوطني.**

“

حَضْرَةُ حَمِيدُ الْمَلِكِ السَّلْطَانِ هَيْثَمُ بْنُ طَارِقٍ الْمَعْظَمِ
حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

30 ربيع الآخر 1445 هـ
14 نوفمبر 2023 م

رسالة القيادة والالتزام الوطني

يشهد الأمن السيبراني تحولا متسارعا في دوره ضمن الاقتصاد الرقمي، فلم يعد مقتصرا على حماية الأنظمة والبيانات والتعامل مع المخاطر، بل أصبح صناعة رقمية متنامية تجمع بين الكفاءات والمنتجات والخدمات والابتكار. وتتزايد أهميته مع اتساع الاعتماد على الخدمات والمنصات الرقمية، بوصفه ممكنا لحماية الاستثمارات واستمرارية الأعمال وترسيخ الثقة، وفي الوقت ذاته مجالا لبناء قيمة اقتصادية ومعرفية وتنمية قدرات وطنية متخصصة.

وانطلاقا من توجه سلطنة عمان نحو بناء اقتصاد رقمي آمن وموثوق وتنافسي، يأتي برنامج صناعة الأمن السيبراني بوصفه أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، بإشراف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة بالمركز الوطني للسلامة المعلوماتية. ويجسد البرنامج توجهها وطنيا نحو تطوير الأمن السيبراني من وظيفة حامية إلى صناعة وطنية منتجة وقابلة للنمو، من خلال منظومة مترابطة لبناء الكفاءات، وتنمية الابتكار والشركات والمنتجات الوطنية، وتعزيز التنافسية والتكامل السيبراني.

وقد أرسيت المرحلة الأولى قاعدة عملية لتطوير هذه الصناعة، وتبني المرحلة الثانية على ما تحقق للانتقال بها إلى مستوى أعلى من النضج والتوسع والأثر الاقتصادي. ونتطلع خلالها إلى توسيع قاعدة الشركات الوطنية، وتنمية القوى العاملة المتخصصة ورفع نسبة التعمين، وزيادة المنتجات الوطنية المستخدمة في المجال. ويظل طموحنا الأوسع بناء صناعة وطنية تنافسية تفتح آفاقا للنمو والاستثمار وفرصا نوعية للكفاءات الوطنية.

وإن تحقيق هذا الطموح مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكامل أدوار الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستثمرين ورواد الأعمال والشركاء الإقليميين والدوليين. ومن خلال هذا الالتزام المشترك، نعمل على بناء صناعة أمن سيبراني وطنية مستدامة تحمي مسيرة التحول الرقمي، وتعزز السيادة الرقمية، وتولد قيمة للاقتصاد والمجتمع، وتساهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040، نحو اقتصاد رقمي أكثر أمنا وتنافسية واستدامة في سلطنة عمان.



معالي المهندس/ سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

الفهرس

1	المقدمة
4	الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج
8	رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى
12	خارطة طريق المرحلة الثانية
19	مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي
22	نافذة الاستثمار والشراكة

01

المقدمة

أصبح الأمن السيبراني أحد الممكّنات الأساسية للاقتصاد الرقمي، مع اتساع وتيرة التحول الرقمي والاعتماد على الخدمات والمنصات الرقمية، وارتباط الأنشطة الاقتصادية والتشغيلية بالفضاء الرقمي، وتنامي استخدام الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. وقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة الأصول والعمليات الرقمية واتساع نطاق المخاطر والتهديدات المرتبطة بها. لذلك، لم يعد الأمن السيبراني ينظر إليه بوصفه وظيفة تقنية أو دفاعية تقتصر على حماية الأنظمة والبيانات، بل أصبح صناعة رقمية متنامية ذات قيمة اقتصادية واستراتيجية، تسهم في

تعزيز الثقة في
الاقتصاد الرقمي

3

دعم استمرارية
الأعمال والخدمات

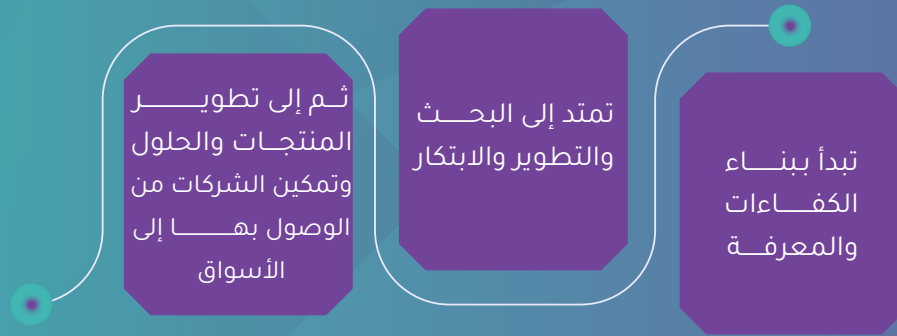
2

حماية الاستثمارات
والأصول الرقمية

1

وتشير المؤشرات العالمية إلى استمرار النمو القوي لسوق صناعة الأمن السيبراني، مدفوعا بتزايد التعرض للمخاطر والحاجة إلى المرونة السيبرانية. وفي الوقت نفسه، تواجه الأسواق العالمية فجوة متنامية في الكوادر البشرية المتخصصة، مما يتيح للدول التي تستثمر مبكرا في بناء صناعة وطنية متكاملة فرصا لتعزيز تنافسيتها والاستفادة من النمو الاقتصادي للصناعة. كما تكتسب هذه الصناعة بعدا استراتيجيا إضافيا مع التطورات التقنية المتسارعة التي تعيد تشكيل احتياجاتها، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والتشفير والحوسبة الكمية.





وتقوم صناعة الأمن السيبراني على سلسلة مترابطة

كما يتطلب نمو الصناعة تهيئة بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمار، من خلال توفير الممكّنات التنظيمية والحوافز الاقتصادية التي تسهم في استقطاب الاستثمارات والشراكات المحلية والدولية، بما يدعم انتقال المخرجات من الفكرة وبناء القدرات إلى الاستخدام والنشاط الاقتصادي. ولا يتحقق نمو الصناعة بتطوير مكون واحد بصورة منفصلة، بل بقدرة هذه السلسلة على تحويل المهارات والمعرفة إلى منتجات وخدمات وشركات قادرة على المنافسة والنمو. وفي إطار هذه المنظومة، تتكامل الصناعة مع العمليات الأمنية التشغيلية دون أن تتداخل معها؛ فالعمليات التشغيلية تركز على الحماية والرصد والاستجابة للحوادث، بينما تركز الصناعة على بناء القدرات التي تحتاجها هذه العمليات وتدعم استدامتها.

ويتّرجم برنامج صناعة الأمن السيبراني هذا التحول في مفهوم الأمن السيبراني إلى مسار وطني لتنمية صناعة سيبرانية منتجة تحت مظلة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وانسجاماً مع أحد الأهداف الاستراتيجية لرؤية عمان 2040 ضمن أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والمتمثل في «بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني». وتتولى وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة بالمركز الوطني للسلامة المعلوماتية، الإشراف على تنفيذ البرنامج، الذي يعمل على ربط بناء الكفاءات بتطوير المنتجات والحلول ونمو الشركات، وتمكينها من الوصول إلى السوق وفرص الاستثمار والتوسع. وبهذا التوجه، ينتقل التركيز من الاعتماد على استهلاك القدرات والحلول السيبرانية إلى تنمية قدرة وطنية أوسع على تطويرها وإنتاجها وتوطينها، بما يسهم في بناء قاعدة مستدامة تجمع بين حماية الاقتصاد الرقمي وتنمية قطاع اقتصادي منتج، وتعزيز السيادة الرقمية في سلطنة عمان.

02

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

يعد برنامج صناعة الأمن السيبراني أحد البرامج التنفيذية الثمانية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وأحد الممكنات الرئيسة لمرحلته الثانية (2026-2030)، التي تنتقل فيها الأولوية من بناء الممكنات الرقمية إلى رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية وتعظيم أثرها الاقتصادي. وتتبع أهمية البرنامج من دوره المزدوج: فهو من جهة صناعة قطاعية تنمي الكفاءات والشركات والمنتجات والحلول السيبرانية وتحفز الابتكار والاستثمار، ومن جهة أخرى ممكن أفقي يوفر الثقة والحماية والجاهزية اللازمة للبنى الأساسية والمنصات والبيانات التي تعتمد عليها بقية البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي. ومن هذا المنطلق، يربط البرنامج بين تنمية القيمة الاقتصادية والمعرفية لصناعة الأمن السيبراني ودعم أمن واستدامة الاقتصاد الرقمي، بما يعزز التنافسية والسيادة الرقمية، ويسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

لا يمثل برنامج صناعة الأمن السيبراني برنامجا قطاعيا مستقلا، بل يشكل امتدادا استراتيجيا وتنفيذيا مباشرا لإطار البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، يترجم رؤيته ورسالته ومحاوره ومرتكزاته إلى مسار يجمع بين دعم أمن واستدامة الاقتصاد الرقمي وتنمية صناعة وطنية ذات قيمة اقتصادية ومعرفية. ويجسد البرنامج رؤية البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في بناء اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني يعزز السيادة الرقمية ويوفر فرصا نوعية ومستدامة للمجتمع، من خلال تحويل الأمن السيبراني من وظيفة دفاعية إلى صناعة وطنية منتجة تنمي الكفاءات والشركات والمنتجات والحلول. كما يترجم رسالته في تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني تقنيات رقمية متقدمة، عبر تعزيز الثقة والجاهزية اللازمة لتوسع استخدامها بأمان.

ويرتبط البرنامج بمحاور البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ومرتكزاته بصورة متكاملة.

بينما يجمع دوره في محور القطاعات والأعمال الرقمية، الأكثر ارتباطا بطبيعته الاقتصادية، بين حماية الاستثمارات وتنمية صناعة وطنية قائمة على الشركات والمنتجات والحلول.

ففي محوري الحكومة الرقمية والمجتمع الرقمي، يسهم في حماية المنصات والخدمات الحكومية وتنمية المهارات والاستخدام الآمن للتقنيات

وعلى صعيد المرتكزات، يدعم البنية الأساسية الرقمية من خلال تعزيز الأمن والجاهزية، ويسهم في تطوير السياسات والحوكمة الرقمية من خلال دعم البيئة التنظيمية لخدمات الثقة، ويدعم تطوير المواهب من خلال بناء القدرات ومواءمتها مع سوق العمل، ويرتبط بمرتكز الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية من خلال تنمية الشركات والمنتجات الوطنية.

ولا يقتصر هذا الامتداد على المواءمة الاستراتيجية، بل يمتد إلى تكامل وظيفي مع بقية البرامج التنفيذية، يجمع فيه البرنامج بين دوره كممكن أفقي وصناعة قطاعية قائمة بذاتها. فهو يدعم استمرارية منصات وخدمات برامج التحول الرقمي والبنى الأساسية الرقمية، ويتكامل مع برامج مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية والصناعة الرقمية في حماية البيانات والمعاملات وتنمية الشركات والمنتجات. وفي المقابل، يولد نمو هذه البرامج أسواقا وحالات استخدام جديدة تحتاج إلى منتجات وخدمات أمن سيبراني متقدمة، بما يوسع الطلب على الشركات والحلول الوطنية. وبذلك، تقوم العلاقة على تكامل متبادل يدعم فيه البرنامج أمن واستدامة الاقتصاد الرقمي، بينما يوفر نمو هذا الاقتصاد الطلب والفرص اللازمة لنمو الصناعة السيبرانية الوطنية.

ويتسق هذا الدور مع المسار المرحلي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي. ففي المرحلة الثانية (2026-2030)، يسهم البرنامج في رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية من خلال توفير القدرات والجاهزية السيبرانية اللازمة لهذا التحول، بالتوازي مع تنمية الشركات والمنتجات والخدمات الوطنية. وتؤسس هذه المخرجات للانتقال نحو ترسيخ الصناعات الرقمية الوطنية في المرحلة الثالثة (2031-2035)، ثم دعم التوسع والصادرات والتنافسية خلال المرحلة الرابعة (2036-2040). وبهذا الدور المزدوج، يجمع البرنامج بين دعم أمن واستدامة الاقتصاد الرقمي وتعزيز الثقة فيه وتنمية صناعة وطنية قادرة على توليد قيمة اقتصادية ومعرفية، بما يسهم في تعظيم الأثر الاقتصادي والاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان.

الارتباط برؤية عمان 2040 والخطة الخمسية الحادية عشرة

يمثل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذراع التنفيذي الرقمي الداعم لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040، ويأتي برنامج صناعة الأمن السيبراني بوصفه أحد برامج التنفيذ المتخصصة التي تترجم توجهات الرؤية من خلال تنمية صناعة وطنية قائمة على المعرفة والابتكار والقدرات الوطنية، وتعزيز الثقة والسيادة الرقمية. ويتركز أثر البرنامج بصورة رئيسة في محوري الاقتصاد والتنمية والإنسان والمجتمع، إلى جانب مساهمة داعمة في محور الحوكمة والأداء المؤسسي، بما يعكس طبيعة البرنامج التي تجمع بين تنمية صناعة اقتصادية متخصصة وبناء القدرات البشرية وهيئة بيئة رقمية موثوقة.

محور الإنسان والمجتمع

وفي محور الإنسان والمجتمع، يسهم البرنامج في أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية من خلال تنمية مهارات الأمن السيبراني وربط المعرفة والبحث والابتكار باحتياجات الصناعة وتطوير المنتجات والحلول، كما يعزز الوعي المجتمعي والثقة في البيئة الرقمية. وبهذا، تتكامل تنمية الإنسان مع البعد الاقتصادي للبرنامج، حيث تمثل الكفاءات والمعرفة قاعدة لنمو الشركات والابتكار وتطور الصناعة.



محور الاقتصاد والتنمية

يشكل محور الاقتصاد والتنمية الارتباط الأقوى والأكثر مباشرة بطبيعة البرنامج؛ إذ يسهم في التنويع الاقتصادي من خلال تنمية الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتطوير المنتجات والحلول الوطنية وتحفيز الابتكار والاستثمار ونمو السوق. كما يرتبط بألوية سوق العمل والتشغيل من خلال بناء الكفاءات المتخصصة ومواءمتها مع احتياجات الصناعة، وتحفيز العمل الحر وريادة الأعمال، ويدعم دور القطاع الخاص من خلال تمكين الشركات الوطنية وبناء الشراكات الإقليمية والدولية وتهيئة فرص التوسع في الأسواق.



محور الحوكمة والأداء المؤسسي

ويمتد إسهام البرنامج، بدرجة داعمة، إلى محور الحوكمة والأداء المؤسسي من خلال دعم البيئة التنظيمية للأمن والثقة الرقمية وما يرتبط بها من سياسات ومعايير وضوابط، بما يعزز جاهزية وموثوقية البيئة الرقمية ويكمل الدور الاقتصادي والبشري للبرنامج.



ويتكامل هذا الارتباط طويل المدى مع الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، بوصفها الإطار التنفيذي الوطني قصير المدى لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040 خلال السنوات الخمس، والمتزامنة مع المرحلة الثانية من برنامج صناعة الأمن السيبراني. وقد تم دمج جميع مبادرات ومشاريع البرنامج ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة، بما ينقل توجهاته من المواءمة الاستراتيجية إلى مسار التنفيذ الوطني ويربطها بالألويات والمستهدفات الاقتصادية والتنموية. وبهذا الترابط، يشكل البرنامج حلقة وصل تنفيذية بين توجهات رؤية عمان 2040 والمرحلة الثانية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وألويات الخطة الخمسية الحادية عشرة، بما يسهم في بناء القدرات ونمو صناعة الأمن السيبراني وتعزيز السيادة الرقمية في سلطنة عمان.

03

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

يمثل برنامج صناعة الأمن السيبراني أحد الركائز الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي الوطني، ويجسد التوجه الوطني نحو تنمية الأمن السيبراني بوصفه صناعة ذات قيمة اقتصادية ومعرفية تتجاوز الوظيفة الدفاعية إلى بناء قدرات وشركات ومنتجات وحلول وطنية تدعم أمن واستدامة الاقتصاد الرقمي. ويرتكز البرنامج، الذي تشرف عليه وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة بالمركز الوطني للسلامة المعلوماتية، على

- 1 تنمية منظومة مترابطة تجمع بين الكفاءات المتخصصة وتوطين الحلول وتمكين الشركات
- 2 تنشيط السوق واستقطاب الاستثمارات وبناء الشراكات الدولية
- 3 تطوير أدوات قياس الأداء والأثر الاقتصادي والجاهزية.

بما يعزز تنافسية الصناعة والثقة والسيادة الرقمية في سلطنة عمان. ومثلت المرحلة الأولى (2021-2025) مرحلة تأسيس وبناء للمقومات الأساسية لصناعة الأمن السيبراني الوطنية، ركزت على إرساء قاعدة تدعم نمو الصناعة وتطورها في المراحل اللاحقة. وشملت هذه المرحلة

- 1 تنمية الكفاءات
- 2 تحفيز الشركات والمنتجات المحلية
- 3 بالتوازي مع إطلاق المؤشر الوطني للأمن السيبراني
- 4 تطوير أدوات الاعتماد
- 5 إنشاء مراكز داعمة للابتكار ومراقبة تطور الصناعة

وأسهمت هذه الجهود في بناء مكونات أولية مترابطة وربط القدرات والابتكار باحتياجات السوق، بما هيأ قاعدة للانتقال نحو مرحلة أكثر تركيزاً على النمو والتوسع والتنافسية.

أبرز منجزات المرحلة الأولى (2021-2025)

الشركات الوطنية

6

عدد الشركات الناشئة المسجلة في مجال الأمن السيبراني

المنتجات الوطنية

17

عدد المنتجات المحلية المسجلة في مجال الأمن السيبراني

نضج الخدمات والاعتماد

11

شركات معتمدة ضمن برنامج الاعتماد بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

3

شركات عمانية معتمدة دولياً ضمن مبادرة CREST CAMP

بناء القدرات

8,000

المستفيدون محلياً من برنامج صناعة الأمن السيبراني

5,000

المستفيدون دولياً من برنامج صناعة الأمن السيبراني

تطور الصناعة والجاهزية

إنشاء مركز مراقبة صناعة الأمن السيبراني المدشن

97 نقطة (الفئة الأولى عالمياً) نتيجة المؤشر العالمي للأمن السيبراني لعام 2024

دعم الابتكار وتنمية الصناعة

3 مراكز

مراكز حداثة مدشنة لصناعة الأمن السيبراني

الاستثمار في الأمن السيبراني

6 فرص استثمارية

معلن عنها ضمن بوابة استثمار في عمان

الشراكات والتعاون

30 مذكرة تعاون

مع قطاعات عامة وخاصة وأكاديمية ومراكز ومنظمات إقليمية ودولية

أبرز منجزات المرحلة الأولى (2021-2025)

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنجزات في أنها تعكس تطوراً تدريجياً في بناء منظومة الصناعة خلال المرحلة الأولى

وصولا إلى
تأسيس مراكز
داعمة للصناعة
وتعزيز الجاهزية
السيبرانية

إلى رفع نضج
الشركات وتطوير
أدوات الاعتماد

من تنمية الكفاءات
وتحفيز الشركات
والمنتجات المحلية

ولم تقتصر حصيلة المرحلة على تأسيس مكونات منفصلة، بل بدأت الروابط تتشكل بين القدرات والشركات والمنتجات والابتكار والسوق، بما أرسى قاعدة عملية لنمو صناعة الأمن السيبراني وتعزيز قيمتها المحلية، ومهد للانتقال إلى مرحلة أكثر نضجا وتوسعا.

وعلى هذه القاعدة، تنتقل رحلة البرنامج في المرحلة الثانية (2026-2030) من تأسيس المقومات وبناء المكونات الأولية للصناعة إلى مرحلة تركز بصورة أكبر على ترابطها ونموها وتوسيع أثرها الاقتصادي. ويتجه البرنامج إلى تعميق القدرات الوطنية، ودعم نمو الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية في المشاريع الحكومية والأسواق الإقليمية والدولية، وتحفيز الابتكار عبر البيئات التجريبية والمسرعات والهاكثونات، وتعزيز حضور سلطنة عمان في المؤشرات الدولية. ويمثل هذا الانتقال خطوة نحو ترسيخ صناعة وطنية أكثر نضجا وتنافسية، قادرة على تحويل القدرات والابتكار إلى قيمة اقتصادية مستدامة.

04

خارطة طريق المرحلة الثانية

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

يدخل برنامج صناعة الأمن السيبراني مرحلته الثانية (2026-2030) من موقع أكثر تقدماً ونضجاً، مستنداً إلى القاعدة التي أسستها المرحلة الأولى من شركات ناشئة ومنتجات وطنية وكفاءات مؤهلة ومراكز داعمة وأدوات للقياس والاعتماد، ومواصلاً التوجه نحو تحويل الأمن السيبراني من وظيفة حماية أساسية إلى صناعة منتجة قادرة على توليد قيمة اقتصادية ومعرفية وطنية. وتقوم هذه المرحلة على الاستمرارية في تطوير ما تم بناؤه، والتوسع فيه، وتعميق أثره. ويتزامن هذا التحول مع انتقال البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي نحو رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية وتحفيز تبني التقنيات الرقمية والمتقدمة، مما يوسع الحاجة إلى قدرات وحلول سيبرانية وطنية تدعم هذا التوسع وتحمي الاستثمارات والعمليات الرقمية المرتبطة به.

ومن هنا، يتمثل التطور الأبرز في المرحلة الثانية في الانتقال من تنمية مكونات الصناعة بصورة منفردة إلى بناء منظومة أكثر ترابطاً تحول القدرات والمعرفة والابتكار إلى قيمة اقتصادية. ويتسع دور البرنامج ضمن هذا التحول على مسارين متكاملين: أولهما دعم رقمنة القطاعات الاقتصادية بالثقة والجاهزية اللازمة لاستدامة الأعمال والخدمات الرقمية، وثانيهما تنمية صناعة وطنية تستفيد من الطلب والفرص التي يولدها توسع الاقتصاد الرقمي. ويتحقق ذلك من خلال مواءمة الكفاءات مع احتياجات السوق، وتحويل المعرفة والتحديات إلى منتجات وحلول وطنية، ورفع نضج الشركات وربط مخرجاتها بالسوق والاستثمار وفرص التوسع.

وبالتوازي مع تنمية مكونات الصناعة وربطها بالسوق، تركز المرحلة الثانية على تطوير البيئة الممكنة والقدرات الوطنية اللازمة لنموها على المدى الأبعد. ويشمل ذلك تطوير الأطر والسياسات والمعايير المرتبطة بالأمن السيبراني والثقة الرقمية، وتعزيز البحث والتطوير وريادة الأعمال، إلى جانب بناء القدرات المرتبطة بالتشفير وحماية البيانات والاستعداد للتحديات الناشئة عن الحوسبة الكمية والتقنيات المستقبلية. وبهذا، تجمع المرحلة بين تنمية الصناعة الحالية والاستعداد المبكر لتحولاتها المستقبلية، بما يعزز التوطين والسيادة الرقمية ويهيئ قاعدة أكثر نضجاً للانتقال إلى المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

وتكمن إحدى السمات الرئيسة للمرحلة الثانية في أن مبادراتها الثماني لا تمثل قائمة من المشاريع المنفصلة، بل محفظة تحول وطنية مترابطة تغطي دورة نمو الصناعة: من بناء الكفاءات وتنمية الشركات والابتكار، إلى الثقة والتكامل السيبراني، ثم تنشيط السوق والاستثمار وتعزيز التنافسية والشراكات. ومن خلال هذا التكامل، تتجه المرحلة حتى عام 2030 إلى تحويل القاعدة التي أسستها المرحلة الأولى إلى منظومة وطنية أكثر نضجاً وقدرة على توليد الأثر، تجمع بين دعم التحول الرقمي الآمن للقطاعات الاقتصادية وتنمية صناعة الأمن السيبراني نفسها كصناعة وطنية منتجة، بما يعزز القيمة الاقتصادية والمعرفية والسيادة الرقمية في سلطنة عمان.



المبادرات الرئيسية

تترجم مبادرات المرحلة الثانية (2026-2030) توجه البرنامج إلى محفظة مترابطة تضم ثماني مبادرات رئيسية، تغطي بناء القدرات وتنمية الصناعة، وتعزيز الثقة والتكامل السيبراني، وتنشيط السوق والتنافسية والشراكات. ولا تعمل هذه المبادرات بوصفها مشاريع منفصلة، بل تتكامل ضمن منظومة واحدة تحول القدرات والمعرفة والابتكار إلى منتجات وشركات وفرص اقتصادية قابلة للنمو والتوسع، بما يدعم استدامة صناعة الأمن السيبراني وتعزيز تنافسياتها.

المبادرات الرئيسية

أولاً: بناء القدرات وتنمية الصناعة

تشكيل القاعدة البشرية والصناعية لنمو صناعة الأمن السيبراني، من خلال ربط تنمية الكفاءات باحتياجات سوق العمل، وتحويل المعرفة والتحديات إلى منتجات وحلول وطنية، وتمكين الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من رفع نضجها وتنافسيتها. وبذلك يتم تنمية العرض الوطني من الكفاءات والشركات والمنتجات والخدمات السيبرانية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الصناعة.

1 مبادرة تنمية الكفاءات ومهارات الأمن السيبراني (كفاءة)

تهدف المبادرة إلى بناء قاعدة مستدامة من الكفاءات الوطنية المتخصصة في الأمن السيبراني بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل والصناعة. وتعتمد على قياس جاهزية الطلبة والباحثين عن عمل، وتحليل مواءمة المناهج والمخرجات التعليمية مع متطلبات السوق، واستخدام النتائج في توجيه برامج التأهيل ومعالجة فجوات المهارات. كما تدعم تطوير مهارات العمل الحر وريادة الأعمال، بما يربط التعليم والتأهيل بصورة أوثق باحتياجات الصناعة ويرفد بقية مبادرات البرنامج بالكفاءات المؤهلة. وتشمل المبادرة:

- بناء القدرات في مجال العمل الحرفي الأمن السيبراني.
- معسكرات صناعة الأمن السيبراني.
- مؤشر الجاهزية السيبرانية للطلبة والباحثين عن عمل.
- مواءمة المخرجات التعليمية في الأمن السيبراني مع احتياجات السوق.

2 مبادرة تطوير الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة (انطلاقة)

تركز المبادرة على تمكين نمو شركات الأمن السيبراني الوطنية ورفع نضجها وقدرتها التنافسية، من خلال تطوير قدراتها الفنية والتشغيلية وتأهيلها لاستيفاء معايير الاعتماد وتمكين الشركات المؤهلة من تقديم خدمات الأمن السيبراني. كما تدعم وصول الشركات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يساهم في بناء قاعدة أكثر نضجاً من الشركات الوطنية القادرة على تقديم منتجات وخدمات موثوقة والتوسع في السوق. وتشمل المبادرة:

- تطوير نضج شركات الأمن السيبراني.
- تمكين دور القطاع الخاص لتقديم خدمات الأمن السيبراني "مبادرة إسناد".
- أمن الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة "أمانك أولاً".

3 مبادرة تعزيز الابتكار وتنمية الصناعة (تنمية)

تهدف المبادرة إلى بناء منظومة متكاملة للابتكار وريادة الأعمال تحول الأفكار والتحديات القطاعية إلى منتجات وحلول وطنية قابلة للتطوير والنمو. وتوظف مراكز حداثـة والمسـرعات والبيئات التجريبية والهاكثونات في تطوير الحلول واختبار المنتجات ودعم الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة. كما تربط مخرجات الكفاءات بالابتكار، ثم تنقل المنتجات والحلول الناتجة إلى مسارات تطوير الشركات والسوق، بما يعزز ارتباط الابتكار باحتياجات القطاعات والفرص الفعلية. وتشمل المبادرة:

- مراكز حداثـة لصناعة الأمن السيبراني.
- مسرعات الأمن السيبراني.
- هاكثونات الأمن السيبراني القطاعية.
- دعم منتجات الشركات الناشئة في المراحل المبكرة.

ثانياً: تنشيط السوق والتنافسية والشراكات

تحويل مخرجات الصناعة من شركات ومنتجات وخدمات إلى قيمة سوقية واستثمارية قابلة للنمو والتوسع. ويجمع بين تنشيط السوق وتحفيز الاستثمار، وقياس أداء الصناعة وجاهزيتها وتنافسيتها، وبناء الشراكات الإقليمية والدولية ونقل المعرفة والوصول إلى الأسواق والخبرات. وبذلك، يتم توسيع الفرص المتاحة أمام الصناعة الوطنية ويعزز حضورها وجاذبيتها للاستثمار والتعاون.

4 مبادرة تحفيز السوق والمستثمرين (تحفيز)

تهدف المبادرة إلى تنشيط صناعة الأمن السيبراني وتحفيز الاستثمار فيها من خلال رفع الوعي بالصناعة وفرصها، وربط الشركات والمستثمرين والعملاء والخبراء، وتوفير الاستشارات المرتبطة بالتأسيس والتمويل والفرص المتاحة. كما توظف الحملات والمنتديات والمعارض التخصصية في تعزيز التواصل بين أطراف السوق واستقطاب الخبرات والاستثمارات، بما يدعم بناء سوق أكثر وضوحاً ونشاطاً وجاذبية. وتشمل المبادرة:

- تعزيز السوق والاستثمار في قطاع الأمن السيبراني.
- منتدى حداثاً لصناعة الأمن السيبراني.
- المستشعار الرقمي لصناعة الأمن السيبراني.
- الحملة الوطنية لصناعة الأمن السيبراني.

5 مبادرة التميز العالمي (تميز)

تركز المبادرة على تطوير منظومة متكاملة لقياس وتحليل أداء صناعة الأمن السيبراني وتعزيز تنافسية سلطنة عمان، من خلال المؤشرات الوطنية والدولية وقياس الأثر الاقتصادي وجاهزية المؤسسات ومراقبة تطور الصناعة وتحفيز التميز. وتوفر نتائج القياس قاعدة معلوماتية للتحسين المستمر واتخاذ القرار، وتساعد على متابعة تطور الصناعة وإبراز مستوى أدائها وتعزيز جاذبيتها للاستثمار وحضور سلطنة عمان في المؤشرات ذات الصلة. وتشمل المبادرة:

- المؤشر الوطني للأمن السيبراني.
- المؤشر العالمي للأمن السيبراني.
- المؤشر الوطني لصناعة الأمن السيبراني.
- مركز مراقبة صناعة الأمن السيبراني.
- حداثاً للتميز في الأمن السيبراني.

6 مبادرة الشراكات الإقليمية والدولية (شراكة)

تهدف المبادرة إلى تعزيز حضور سلطنة عمان ودورها في منظومة الأمن السيبراني الإقليمية والدولية، من خلال قيادة المبادرات الاستراتيجية وبناء الشراكات مع المراكز والمنظمات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المركز الإقليمي للأمن السيبراني، الذي تتم إدارته وتشغيله من قبل المركز الوطني للسلامة المعلوماتية بالوزارة، بوصفه منصة إقليمية لتبادل المعرفة والخبرات وتفعيل أطر التعاون والشراكات. كما تدعم المبادرة تقييم بيئة الصناعة وتوسيع قنوات لنقل المعرفة والتقنية والوصول إلى الخبراء والأسواق والمعايير الدولية، ويوسع فرص التعاون والتوسع أمام الصناعة الوطنية. وتشمل المبادرة:

- دبلوماسية الأمن السيبراني.
- الأسبوع الإقليمي للأمن السيبراني.
- تقييم بيئة صناعة الأمن السيبراني.
- مذكرات التعاون في صناعة الأمن السيبراني.

توفير البيئة الوطنية الموثوقة والمنظمة التي تدعم صناعة الأمن السيبراني والاقتصاد الرقمي، من خلال خدمات الثقة الرقمية والسياسات والمعايير والتشفير والتأمين السيبراني والصوابط المرتبطة بالمنتجات والخدمات. كما يعزز حماية البيانات والاستثمارات والجاهزية للتحديات المستقبلية، وتوفير قاعدة تمكينية ترفع موثوقية الحلول الوطنية وتدعم انتقالها إلى الاستخدام والسوق والتوسع.

8 مبادرة التكامل السيبراني (تكامل)

تهدف المبادرة إلى تعزيز التكامل الوطني في الأمن السيبراني على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي مع الجهات ذات العلاقة، بما يدعم تطوير الصناعة والاقتصاد الرقمي ورفع القدرة على التعامل مع المخاطر السيبرانية. وتشمل تطوير خدمات التأمين السيبراني، ووضع السياسات والمعايير الوطنية للتشفير لحماية البيانات الحساسة والاستعداد لتحديات الحوسبة الكمية، إلى جانب إعداد الصوابط المرتبطة بتطوير المنتجات والخدمات الوطنية، بما يعزز موثوقيتها وقابليتها للاستخدام والاعتماد والتوسع. وتشمل المبادرة:

- إيجاد وتفعيل خدمات التأمين السيبراني.
- وضع السياسات والمعايير الوطنية للتشفير.
- إعداد الصوابط الخاصة بتطوير المنتجات والخدمات الوطنية.

7 مبادرة الثقة الرقمية (ثقة)

تهدف المبادرة إلى توفير بيئة إلكترونية آمنة وموثوقة تعزز أمن وسلامة المعاملات والخدمات الإلكترونية ومبادرات التحول الرقمي، من خلال خدمات الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني والختم الزمني وحماية البيانات والخصوصية. كما تعمل على توسيع ارتباط المنصات الحكومية والقطاع الخاص بمنظومة الثقة الرقمية، وتنظيم تقديم خدماتها واستكمال الإطار التنظيمي للمعاملات الإلكترونية، بما يعزز موثوقية الخدمات الرقمية ويوسع نطاق الاستفادة من منظومة الثقة. وتشمل المبادرة:

- تكامل البوابة الحكومية الموحدة مع منظومة الثقة الرقمية.
- تكامل المنصات الحكومية الرقمية مع منظومة الثقة الرقمية.
- تنظيم تقديم خدمات الثقة الرقمية ومنح تراخيص تقديمها.
- تمكين القطاع الخاص من الارتباط بمنظومة الثقة الرقمية.
- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المعاملات الإلكترونية.

أولويات ومراحل التنفيذ

ينفذ برنامج صناعة الأمن السيبراني خلال المرحلة الثانية (2026-2030) وفق نهج متكامل يقوم على التنفيذ المتوازي بأولويات متفاوتة ومراحل متداخلة، مع توجيه مستوى التركيز وكثافة التنفيذ وفقا للأثر الاقتصادي المتوقع والقيمة المضافة التي تحققها المبادرات على مستوى الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني. ويستند هذا النهج إلى الطبيعة التراكمية للبرنامج والترابط بين مخرجات مبادراته، مع إعطاء أولوية أكبر للمشاريع القادرة على توليد فرص مدرة للدخل، ودعم نمو الشركات الوطنية، وتحفيز الاستثمار، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مباشر.

وتنظم الأولويات التنفيذية ضمن ثلاث اتجاهات مترابطة. تتمثل الأولوية التمكينية المستمرة في تنمية الكفاءات وتعزيز الثقة والتكامل السيبراني وتطوير أدوات القياس والتحسين، بما يوفر المقومات اللازمة لنمو الصناعة واستدامتها. أما أولوية النمو الصناعي والسوقي فتركز على تحويل القدرات والأفكار إلى منتجات وحلول وشركات أكثر نضجا، وربط مخرجات الصناعة بالسوق والاستثمار. وتتمثل أولوية التوسع والتنافسية والشراكات في تعزيز تنافسية الصناعة وتوسيع حضور الشركات وشراكاتها الإقليمية والدولية.

وتقوم مراحل التنفيذ على التدرج في مستوى التركيز بين هذه الأولويات؛

إذ يبدأ التركيز بصورة أكبر على مبادرات النمو الصناعي والسوقي ذات العائد الاقتصادي الأعلى والأثر المباشر

ثم يتزايد تدريجيا على التوسع والتنافسية والشراكات مع نضج الشركات والمنتجات ومخرجات الصناعة

فيما تستمر الأولوية التمكينية طوال المرحلة لدعم هذا النمو واستدامته

ولا يعني هذا التدرج تنفيذ المبادرات بصورة منفصلة أو متعاقبة، بل تعمل المبادرات بالتوازي ضمن محفظة مترابطة، مع تغير مستوى الأولوية وكثافة التنفيذ بحسب تطور الصناعة واحتياجات السوق.

ويرافق التنفيذ قياس ومراجعة وتحسين بصورة مستمرة لمتابعة نتائج المبادرات ومستوى نضج الصناعة واحتياجات السوق، وتستخدم مخرجات هذه المراجعات في تحديث الأولويات وتوجيه الجهود والموارد وتطوير خطط العمل. وبهذا النهج، يجمع البرنامج بين تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المباشر وبناء المقومات اللازمة لاستدامته، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويتيح تراكم النتائج وتعظيم أثر البرنامج حتى عام 2030.

05

مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي

تترجم مستهدفات البرنامج حتى عام 2030 دوره الاقتصادي والصناعي إلى نتائج رئيسة قابلة للقياس، تركز على توسيع قاعدة صناعة الأمن السيبراني الوطنية وتعميق نضجها، وتنمية الكفاءات والقوى العاملة المتخصصة، وتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الصناعة. ولا تمثل هذه المستهدفات غايات مستقلة، بل مؤشرات على انتقال البرنامج من مرحلة تأسيس المقومات إلى مرحلة النمو والتوسع وتعظيم الأثر الاقتصادي.

1 توسيع قاعدة الشركات العاملة في مجال الأمن السيبراني

ولا سيما الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، بما يعكس نضج الصناعة الوطنية، ويعزز قدرتها على المنافسة والتوسع في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية

2 زيادة عدد الموظفين العاملين في قطاع الأمن السيبراني ورفع نسبة التعمين في الوظائف التقنية والمتخصصة

بما يعزز مشاركة الكفاءات الوطنية، ويربط تنمية المهارات والمخرجات التعليمية باحتياجات الصناعة وسوق العمل، ويرسخ رأس مال بشري وطني قادر على قيادة الصناعة واستدامتها.

3 زيادة عدد المنتجات الوطنية المستخدمة في مجال الأمن السيبراني

بما يعكس القدرة الوطنية على تحويل المعرفة والابتكار إلى حلول قابلة للاستخدام، ويعزز توطيد الحلول ويقلل الاعتماد على المنتجات الخارجية

وإلى جانب مستهدفات الأداء المباشرة للبرنامج، تتم متابعة المؤشر العالمي للأمن السيبراني بهدف المحافظة على وجود سلطنة عمان ضمن الفئة الأولى. ويستخدم بوصفه مرجعا عاما لملاحظة التقدم والتطوير في البيئة الوطنية للأمن السيبراني، وليس لقياس الأداء الفعلي للبرنامج، بما يوفر قراءة أوسع لتطور مستوى الجاهزية الوطنية بالتوازي مع نمو صناعة الأمن السيبراني.

الأثر الاقتصادي المتوقع للبرنامج حتى عام 2030

تتبع القيمة الاقتصادية لبرنامج صناعة الأمن السيبراني من طبيعته المزدوجة بوصفه برنامجاً منتجاً وتمكينياً في آن واحد؛ فهو من جهة يبني صناعة وطنية متخصصة لها شركاتها ومنتجاتها وكفاءاتها وأسواقها، ومن جهة أخرى يوفر الحماية والثقة والجاهزية التي تدعم استدامة النشاط الاقتصادي الرقمي. ولذلك، لا يقاس أثره بحجم الصناعة وحدها، بل بالقيمة المباشرة التي تولدها شركاتها ومنتجاتها وكفاءاتها، إلى جانب ما يحافظ عليه من قيمة عبر حماية الاستثمارات الرقمية واستمرارية العمليات في القطاعات الحيوية.

إلى جانب هذا الأثر المباشر، يسهم البرنامج في حماية الاستثمارات والعمليات الرقمية وتقليل الآثار الاقتصادية للحوادث السيبرانية، بما يعزز استمرارية الأعمال ويوفر بيئة أكثر أماناً وموثوقية للنشاط والاستثمار الرقمي. وبذلك، تتجه الحصيلة بحلول عام 2030 نحو صناعة وطنية أكثر نضجاً وتنافسية، تولد قيمة اقتصادية ومعرفية من خلال شركاتها ومنتجاتها وكفاءاتها، وتؤدي في الوقت نفسه دوراً تمكينياً في حماية واستدامة القيمة التي يولدها الاقتصاد الرقمي، بما يعزز السيادة الرقمية في سلطنة عمان ويمهد لتطوير الصناعات الرقمية الوطنية في المراحل اللاحقة.

يمثل رأس المال البشري محركاً مباشراً آخر للأثر الاقتصادي؛ إذ يسهم نمو القوى العاملة المتخصصة، مقترناً بارتفاع نسبة التعمين، في توفير فرص عمل نوعية وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية في الصناعة. ويمتد هذا الأثر إلى إيجاد فرص مدرة للدخل من خلال العمل الحر وريادة الأعمال، فيما يسهم ربط المهارات باحتياجات الصناعة والسوق في بناء قاعدة وطنية قادرة على دعم نمو الشركات وتطوير المنتجات واستدامة الصناعة على المدى الطويل.

يشكل نمو قاعدة الشركات الوطنية، ولا سيما الناشئة والصغيرة والمتوسطة، أحد أبرز محركات هذا الأثر؛ إذ يعزز قدرة الصناعة على تطوير منتجات وحلول وطنية وتنشيط السوق المحلي، ويفتح أمام الشركات فرص التوسع والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية والتصدير. كما يسهم تزايد استخدام المنتجات الوطنية في تعزيز القيمة المحلية وتوطين الحلول وتقليل الاعتماد على الحلول الخارجية، بما يرفع تنافسية الصناعة ويدعم تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني.

06

نافذة الاستثمار والشراكة

نافذة الاستثمار والشراكة

تمثل المرحلة الثانية من برنامج صناعة الأمن السيبراني (2026-2030) مرحلة الانتقال من بناء الأسس إلى تمكين النمو والتوسع وتعظيم الأثر الاقتصادي والصناعي، بما يفتح مجالات متعددة للاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والدوليين. وتتيح مبادرات البرنامج الثماني فرصاً لا تقتصر على التمويل، بل تمتد إلى تطوير الحلول والخدمات، وبناء القدرات، ونقل المعرفة والتقنية، بما يستجيب لاحتياجات فعالية من الحلول والخبرات والقدرات التقنية، ويمكن الشركاء الوطنيين والدوليين من تطوير قدرات وأصول تقنية وطنية، وتحويل الابتكار إلى قيمة اقتصادية طويلة الأمد تعزز السيادة الرقمية والثقة في البيئة الرقمية بسلطنة عمان. ويستعرض هذا القسم مجالات الاستثمار والشراكة المتاحة، ثم مسار المشاركة وقنوات التواصل للراغبين في الإسهام في تنميتها.

مجالات الاستثمار والشراكة

تغطي مجالات الاستثمار والشراكة مختلف مكونات منظومة صناعة الأمن السيبراني، وتتيح للجهات المستهدفة فرصاً تتناسب مع طبيعة أعمالها وخبراتها وقدراتها الاستثمارية والتقنية والبحثية، كما يوضح الجدول الآتي:

1	بناء القدرات وتنمية الكفاءات	تنفيذ برامج التدريب والتأهيل والمعسكرات، تقديم الشهادات المهنية المعتمدة، تطوير المناهج والبرامج المرتبطة باحتياجات سوق العمل، نقل المعرفة والخبرات، دعم العمل الحر وريادة الأعمال	الجهات المستهدفة 
2	البحث والتطوير وبناء القدرات البحثية	تمويل وتنفيذ البحوث التطبيقية المشتركة، إنشاء وتشغيل المختبرات ومراكز البحث والتطوير والتميز، إقامة الشراكات البحثية مع الصناعة، اختبار التقنيات والحلول الجديدة	الجهات المستهدفة 

الشركات التقنية ومزودو الحلول والمنصات الرقمية  الشركات الناشئة ورواد الأعمال  المستثمرون والصناديق الاستثمارية  المؤسسات الأكاديمية والبحثية  الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية  الخبراء والشركاء الدوليون 

مجالات الاستثمار والشراكة

3 تطوير الشركات وتمكين نموها

الجهات المستهدفة



الاستفادة من برامج التأسيس والاحتضان، التأهيل للاعتماد، الوصول إلى فرص إسناد المشاريع والخدمات، الوصول إلى العملاء، التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية

4 الابتكار وتطوير المنتجات والحلول

الجهات المستهدفة



تطوير واختبار المنتجات والحلول، الاستفادة من البيئات التجريبية ومراكز حداث، المشاركة في الهاكثونات وإثبات المفهوم، تطوير حالات استخدام قطاعية، تحويل الأفكار والابتكارات إلى منتجات وخدمات قابلة للتطبيق التجاري

5 الاستثمار وتمويل النمو

الجهات المستهدفة



الاستثمار المباشر في الشركات والمنتجات والحلول، تمويل المراحل المبكرة والنمو والتوسع، الاستثمار في الأصول والمنصات التقنية، الدخول في شراكات استثمارية طويلة الأجل، دعم التوسع التجاري

6 تنشيط السوق وتطوير الفرص

الجهات المستهدفة



الوصول إلى العملاء والمستثمرين، عرض المنتجات والحلول في المؤتمرات والمعارض والمنتديات، الاستفادة من الاستشارات المتخصصة، التعرف على الفرص التجارية والاستثمارية، بناء العلاقات مع صناع القرار والشركاء

الخبراء والشركاء
الدوليون



الجهات الحكومية
والقطاعات الاقتصادية



المؤسسات
الأكاديمية والبحثية



المستثمرون والصناديق
الاستثمارية



الشركات الناشئة
ورواد الأعمال



الشركات التقنية ومزودو
الحلول والمنصات الرقمية



مجالات الاستثمار والشراكة

7 القياس والاعتماد والتنافسية

الجهات المستهدفة



المشاركة في تطوير المؤشرات ومنهجيات القياس، قياس أداء الصناعة والجاهزية والأثر الاقتصادي، الموازنة مع المعايير، رفع جاهزية الشركات والمنتجات للمنافسة والتصدير، الاستفادة من الخبرات والممارسات الدولية

8 الشراكات ونقل المعرفة والتوسع الدولي

الجهات المستهدفة



بناء مذكرات التعاون والمبادرات المشتركة، نقل المعرفة والتقنية وتبادل الخبرات، التطوير والتشغيل المشترك، بناء شراكات استراتيجية طويلة الأجل، الوصول إلى الشبكات والأسواق الإقليمية والدولية

9 الثقة والخدمات الرقمية الموثوقة

الجهات المستهدفة



تطوير منصات وخدمات الثقة الرقمية، تنفيذ التكاملات وربط المنصات الحكومية والخاصة، الاستثمار والمشاركة في تطوير الأصول التقنية ذات الصلة

10 الحلول السيبرانية المتقدمة والجاهزية المستقبلية

الجهات المستهدفة



تطوير حلول وخدمات التشفير والتأمين السيبراني، التطوير المشترك للحلول المتقدمة، المشاركة في تطوير السياسات والمعايير ذات الصلة، تطوير القدرات والاستعداد للتحديات التقنية المستقبلية

الخبراء والشركاء الدوليون



الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية



المؤسسات الأكاديمية والبحثية



المستثمرون والصناديق الاستثمارية



الشركات الناشئة ورواد الأعمال



الشركات التقنية ومزودو الحلول والمنصات الرقمية



توضح هذه المجالات اتساع نطاق المشاركة في البرنامج، من الاستثمار والتمويل إلى بناء القدرات والابتكار وصولاً إلى الشراكات الدولية، وتتيح لكل شريك مساحة للإسهام بما يتناسب مع قدراته واهتماماته. وسواء كانت المشاركة عبر مجال واحد أو أكثر، فإنها تتحول تدريجياً من مساهمة منفردة إلى جزء من منظومة متكاملة تدعم نمو الصناعة وتوطيد المعرفة والتقنية. ويرحب برنامج صناعة الأمن السيبراني بكل شريك يتطلع إلى الإسهام في هذه المسيرة الواعدة في سلطنة عمان.

مسار المشاركة والتواصل

يرتكز برنامج صناعة الأمن السيبراني على التواصل والتفاعل المباشر مع الشركاء والمستفيدين بوصفهما أساسا لنجاح البرنامج وتحقيق أهدافه. ويحرص البرنامج على توفير قنوات تواصل متعددة تمكن مختلف الجهات والأفراد من التفاعل والمشاركة بسهولة، بما يعزز التعاون وتبادل الأفكار وبناء الشراكات. وتختلف طبيعة المشاركة في البرنامج باختلاف المجال والفرصة ونوع الشريك. ويتيح هذا التنوع للمستثمرين والشركات والمؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية والشركاء الدخول في منظومة البرنامج من المسار الأكثر ارتباطا بقدراتهم واهتماماتهم.

ولتمكين المستثمرين والشركاء من استكشاف الفرص والمشاركة فيها، يتيح البرنامج قنوات التواصل الآتية:

01

الموقع الإلكتروني للبرنامج، للاطلاع على خدماته ودليله الاسترشادي وأهدافه وآليات الاستفادة من خدماته، إلى جانب المعلومات المنشورة عبر موقع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

02

وثيقة البرنامج والقنوات الرسمية للمشاريع والفرص والمناقصات، للاطلاع على المبادرات والمتطلبات والفرص المعلنة

03

الفعاليات والمؤتمرات والهاكثونات ومراكز حادثة والمسرعات، للتفاعل المباشر والاستفادة من البرامج والبيئات التجريبية المتاحة

04

التواصل المباشر مع فريق البرنامج ونقاط الاتصال المخصصة لدى المركز الوطني للسلامة المعلوماتية، لبحث فرص المشاركة والتعاون

ويبدأ مسار المشاركة بتحديد مجال الاهتمام عبر هذه القنوات، ثم موازنة قدرات المستثمر أو الشريك مع المجال أو المشروع المناسب وتحديد صيغة التعاون. وبحسب طبيعة الفرصة، يمكن أن تتطور المشاركة عبر مراحل تبدأ بعرض الاهتمام أو المقترح، ثم التقييم والتنسيق مع الجهات المعنية، والتجريب عند الحاجة، فالتعاقد والتنفيذ بالصيغة المناسبة، وصولاً إلى التوسع في المشاركة عند نجاحها.

وللتعرف على فرص الاستثمار والشراكة، يمكن للجهات المهتمة التواصل مع فريق البرنامج، الذي يتولى بالتنسيق مع المركز الوطني للسلامة المعلوماتية والجهات ذات العلاقة دراسة الفرص وتحديد المجال المناسب ونموذج التعاون الملائم.

امسح الرمز



البريد الإلكتروني:

Hadatha@mtcit.gov.om

صفحة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

<http://mtcit.gov.om/ar/programs/ndep>